قضايا نحوية وبيانية بين الزمخشري وابن عاشور
(دراسة تفسيرية مقارنة)

دكتور/ جومان محمود محمد الشبول
دكتوراة – من كلية الشريعة والدراسات الاسلامية / أصول الدين
(الحديث وعلومه)
الأردن – جامعة اليرموك
دكتورة/ شريهان سميح عطية آل خطاب
جامعة الحسين بن طلال/ كلية الآداب/ قسم الدراسات الإسلامية
العقيدة الإسلامية

الملخص:

يعرض هذا البحث نماذج لقضايا نحوية وبيانية، كانت مناط اختلاف، أو تأييد واتفاق بين إمامين من أئمة التفسير، هما: الزمخشري وإبن عاشور؛ فقد اعتمد ابن عاشور كثيرا على تفسير الزمخشري: الكشاف، وأكثر الإشارة إليه في تفسيره، وتراوحت إشاراته بين المدح والتحليل والمناقشة ، وكذلك المعارضة والتشنيع، ومع ذلك اعتبره من أهم التفاسير.

وتتبع البحث نماذج تطبيقية مختارة كشف الزمخشري وابن عاشور من خلالها عن أسرار النظم فيها، حيث أوضحا وجه البلاغة والبيان في إعجاز تأليفها وروعته، مبيِّنا بعض المسائل النحوية التي تفاديا فيها أحيانا الوجوه غير المناسبة في تقدير المحذوف منها.

وقد خلص البحث إلى نتائج عدة أهمها :أن كل ما كان موضع خلاف، أو ترجيح، أو إضافة، أو إشادة صدرت من ابن عاشور في "التحرير والتنوير" لما كان في "الكشاف" للزمخشري"، كان ابن عاشور مصيباً في بعضها، بينما كان الصواب في بعضها الآخر إلى جانب الزمخشري، وأن ابن عاشور كان – أحيانا – متحاملاً على الزمخشري ، متعسفاً في أحكامه عليه، قاسياً في ألفاظه ونعوته له، ومن ذلك تعقيبه على تفسير الزمخشري للآية الكريمة: ﴿ **كَذَّبَ أَصْحَٰبُ لْـَٔيْكَةَ ٱلْمُرْسَلِينَ**﴾ (الشعراء: ١٧٦)، فقد ذكر أن اسم "ليكة" جاز منعه من الصرف لأنه صار علما على البلاد (بلاد شعيب)،

وليس "لأن القراءة اغترار بخط المصحف كما تعسفه صاحب (الكشاف) على عادته في الاستخفاف بتوهيم القراء"[1].

ومن النتائج التي خلص إليها البحث أيضاً: موافقة كل من الزمخشري وابن عاشور للنحاة في بعض المسائل، ومخالفتهما لهم في كثير منها.

الكلمات الدالة: (تفسير ، نحو ، بيان، تعقب).

(١) ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد (ت ١٣٩٣هـ): **التحرير والتنوير**، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، (د.ط)،١٩٩٧م، ج١٩، ص١٨٣.(الشاملة).

Abstract:

This research presents examples of grammatical and graphic issues, which were points of disagreement, or support and agreement between two imams of interpretation, namely: Zamakhshari and Ibn Ashour; Ibn Ashour relied a lot on the interpretation of Al-Zamakhshari: Al-Kashshaf, and he was referred to most in his interpretation, and his references ranged between praise, analysis and discussion, as well as opposition and vilification, yet he considered it one of the most important interpretations.

The research follows selected applied models, through which Al-Zamakhshari and Ibn Ashour revealed the secrets of rhetoric in them, as they explained the face of rhetoric and statement in the miraculousness of its composition and magnificence, indicating some grammatical issues in which they sometimes avoided the inappropriate faces in estimating the omitted ones.

The research concluded several results, the most important of which is: that everything that was the subject of disagreement, preference, addition, or praise was issued by Ibn Ashour in "Tahrir wa al-Tanweer" for what was in "Al-Kashshaf" by Zamakhshari. Ibn Ashour was correct in some of them, while he was The correctness in some of them is on the side of al-Zamakhshari, and that Ibn Ashour was - sometimes - prejudiced against al-Zamakhshari, arbitrary in his judgments against him, harsh in his words and epithets to him, and from that he commented on al-Zamakhshari's interpretation of the noble verse: It was stated that the name "Likah" may prevent it from being exchanged because it has become a flag for the country (Shuaib's country), and not "because the reading is deceitful in the handwriting of the Qur'an, as the owner of (Al-Kashshaf) abused him for his habit of underestimating the illusion of the readers".

Among the results of the research also: the agreement of both Zamakhshari and Ibn Ashour with the grammarians in some issues, and their disagreement with them in many of them.

Keywords: (interpretation, syntax, statement, trackin)

المقدمة :

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً– ﷺ–عبده ورسوله.

أما بعد، فإن القرآن الكريم هو كتاب الله العزيز، وهو من أجَّل الكتب وأشرفها على الإطلاق، أنزله الله تعالى﴿ **بلسان عربي مبين** ﴾ (الشعراء: ١٩٥)، وهو النور المبين، والشفاء النافع عصمة لمن تمسك به، ونجاة لمن تبعه. قال تعالى: ﴿ **إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ**﴾ (يوسف: ٢). وقال سبحانه: ﴿ **كِتابٌ فُصِّلَتْ آياتُهُ قُرْآناً عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ** ﴾ (فصلت: ٣)، أي يعلمون اللسان العربي، ويدركون طرائق التعبير به.

واقتضت حكمة الله تعالى ورحمته بالخلق أن نزل القرآن الكريم بلغة قريش، ومع ذلك لم يهمل الفصيح والبليغ من لغات القبائل الأخرى، " فاختار من ألفاظها أدقها تعبيرا عن المعنى، وأخفها نطقا على اللسان، وأجزلها معنى، وأوقعها في النفس جرسا، ... حتى أصبحت لغة القرآن هي اللغة المختارة من لغات العرب ولهجاتها"(١)، وبذلك كان تنزيل القرآن باللغة العربية طريقاً لفهم معانيه، ومع أن العرب هم أهل الفصاحة والبلاغة والبيان، تحداهم القرآن بإعجازه وبيانه ونظمه.

قال ابن عاشور: "إن القرآن كلام عربي فكانت قواعد العربية طريقا لفهم معانيه، وبدون ذلك يقع الغلط وسوء الفهم، لمن ليس بعربي بالسليقة، ونعني بقواعد العربية مجموع علوم اللسان العربي ، وهي : متن اللغة ، والتصريف، والنحو، والمعاني، والبيان "(٢).

وقد تنوعت مذاهب العلماء في إقبالهم على تفسير القرآن الكريم، فإلى جانب تمسكهم بالمعارف الأساسية في علم التفسير، إلاَّ أننا نجد أن كل واحد منهم نحى المنحى الذي يميل اليه ويرغب فيه، وتعمق فيه، فهناك التفسير اللغوي والنحوي، والتفسير البلاغي، والفقهي، والعقدي...

وقد اهتمت كتب التفسير بإظهار الإعجاز القرآني، والعناية به والكشف عن معانيه وأسراره، ومن هذه الكتب: كتاب (الكشاف) للزمخشري، وقد قامت حوله دراسات

(١) ينظر: قلعه جي، محمد رواس، **لغة القرآن لغة العرب المختارة**، دار النفائس، ص٤٩.
(٢) ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ج١، ص١٨.

عديدة، وكتاب (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) لابن عطية، وكتاب (التحرير والتنوير) لابن عاشور.

فالزمخشري من المفسرين البلاغيين الأوائل، وتفسيره متخصص في البلاغة، ويعتبر مرجعاً في هذا المجال، وهو من أكثر التفاسير التي اعتمد عليها ابن عاشور، فما أكثر ما أشار إليه في تفسيره، وكانت إشاراته تتراوح بين المدح والتحليل والمناقشة، والمعارضة والتشنيع، ورغم ذلك اعتبره أهم التفاسير، فقد قال:" والتفاسير وإن كانت كثيرة فإنك لا تجد الكثير إلا عالة على كلام سابق، بحيث لا حظ لمؤلفه إلا الجمع على تفاوت بين اختصار وتطويل، وإن أهم التفاسير تفسير الكشاف".[1]

ويحاول هذا البحث الوقوف عند قضايا بيانية تفسيرية كالتشبيه والإستعارة والكناية، وقضايا نحوية في الإعراب ومعانيه، وقضايا تتعلق بالأسماء والأفعال، وغير ذلك مما تعقبه ابن عاشور على من سبقه من المفسرين كالزمخشري وابن عطية .

وقد فرضت طبيعة البحث اتباع المنهج الاستقرائي الناقص، أي الاستقراء غير اليقيني ، الذي يتمثل في تتبع كلام (الكشاف) و(التحرير والتنوير) في النماذج البيانية والنحوية المختارة، والكشف عن مواطن الاعتراض، أو الإتفاق، أو السكوت؛ وذلك فضلاً عن اتباع المنهج المقارن القائم على مقارنة كلام كل من الزمخشري وابن عاشور بكلام غيرهما من المفسرين واللغويين.

خطة البحث:

يقع هذا البحث في: مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة. وقد تناولت المقدمة: أهمية الموضوع ومنهج دراسته ومضمونه. وسيتناول التمهيد: التعريف بـ (البيان)، و(النحو) ، و(التعقب) لغةً واصطلاحاً، والعلاقة بين هذه المصطلحات في المعنى، والألفاظ ذات الصلة بها.

أما المبحث الأول فموضوعه: قضايا نحوية بين الزمخشري وابن عاشور، وفيه مطالب ثلاثة:

الأول : قضايا نحوية محل تأييد أو موافقة .

الثاني: قضايا نحوية تركت دون تعليق أو تم السكوت عنها.

(١) ينظر: الشوبكي، رانية جهاد، **الطاهر ابن عاشور وجهوده البلاغية في ضوء تفسيره التحرير والتنوير" المعاني والبديع"**، الجامعة الإسلامية، غزة، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩، ص١، (رسالة ماجستير)، رابط الموقع:https://library.iugaza.edu.ps .

الثالث: قضايا نحوية مناط خلاف .

وأما المبحث الثاني فيعرض: قضايا بيانية بين الزمخشري وابـــن عاشـــور، وفيـــه مطالب ثلاثة:

الأول : قضايا بيانية مناط خلاف

الثاني: قضايا بيانية محل تأييد أو موافقة.

الثالث :قضايا بيانية تم السكوت عنها أو تركت دون تعليق.

الخاتمة: وتتناول أهم النتائج التي توصل اليها البحث .

التمهيد:تعريف البيان، والنحو، والتعقب لغةً واصطلاحاً، والعلاقة بينها في المعنى، والألفاظ ذات الصلة بها.

سيتم التعريف بالبيان والنحو والتعقب لغةً واصطلاحاً، بالاعتماد على بعض كتب البلاغة، والتفسير، وتقديم نماذج من الصور البيانية والنحوية التي تضمنها تفسير (الكشاف) للزمخشري، و(التحرير والتنوير) لإبن عاشور:

أولاً: تعريفُ البيان لغةً واصطلاحاً

البيان لغةً: الكشف والظهور، وهو بُعْدُ الشيء، وانكشافه، وبان الشيء وأَبَانَ إذا اتَّضَحَ وانكشف. [١] وتعني كلمة البيان: الظهور والوضوح والانكشاف. وما يُبَيَّنُ به الشيءُ من الدلالة وغيرها، وبَانَ الشيء بَيَاناً: اتضَحَ، فهو بَيِّنٌ، والجمع أَبْيِنَاءُ[٢].

وقد وردت لفظة (البيان) في القرآن الكريم بمعناها اللّغوي، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ**﴾ (آل عمران: ١٣٨)، وتعني أيضا: الإيضاح، مثل قوله تعالى: ﴿**الرَّحْمَٰنُ ۝ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ۝ خَلَقَ الْإِنْسَانَ ۝ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ**﴾ (الرحمن: ١-٤)، وفي البيان تميّز عن سائر الحيوان، وهو المنطق الفصيح المُعرِب عمّا في الضمير. [٣]

والبيان اصطلاحاً: علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه[٤]، وعرف بأنه معنى واحد يستطاع أداؤه بأساليب عدة، وطرائق مختلفة في صورة رائعة من التشبيه أو الاستعارة أو المجاز أو الكناية، وهذا ما ذهب إليه علماء البلاغة المحدثون. [٥]

أما الزمخشري فقد عرّف البيان في معرض تفسيره للآية في قوله تعالى: ﴿**عَلَّمَهُ الْبَيَانَ**﴾ (الرحمن: ٤)، بأنه المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير. [٦]

---

(١) ينظر: ابن فارس، أحمد بن زكريا ، **مقاييس اللغة**، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، د.ط، عمان، ١٩٧٩، ج١، ص٣٢٨.(الشاملة).

(٢) ينظر: ابن منظور، محمد بن مكرم، (ت ٧١١هـ)، **لسان العرب**، (مادة: بين)، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٠، ج١٣، ص٦٧.(الشاملة).

(٣) ينظر: الزمخشري، محمود بن عمر(ت٥٣٨هـ)، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ،ج٤، ص٤٤٣.

(٤) ينظر: مصطفى، بلخير، **الصور البيانية عند الزمخشري في تفسيره الكشاف، الجزائر**، جامعة بكر بلقايد، كلية الآداب واللغات، ٢٠١٧، (رسالة ماجستير غير منشورة)، ص١٩؛ ورواق، سماح، التأويل اللغوي في بيئة المفسرين " الكشاف للزمخشري أنموذجاً" ، بسكرة، جامعة محمد خيضر، (رسالة ماجستير غير منشورة)، ١٤٣٨هـ/٢٠١٧، ص١٤٠.

(٥) ينظر: الهاشمي ، أحمد ابراهيم، **جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع**، ضبط وتدقيق وتوثيق: يوسف الصميلي ، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ط)، (د.ت)، ص ٢١٦ وما بعدها؛ وينظر أيضاً: لاشين، عبدالفتاح، البيان في ضوء أساليب القرآن، دار الفكر العربي، (د.ط)، ١٩٩٨، ص٢١ وما بعدها.

(٦) ينظر: الزمخشري، **الكشاف**، ج٤، ص٤٤٣.

ثانياً: تعريف النحو لغة واصطلاحاً:

النحو لغة: هو القصد. قال ابن فارس : " نحو: النون والحاء والواو كلمة تدل على قصد، ولذلك سمي نحو الكلام لأنه يقصد أصول الكلام فيتكلم على حسب ما كان العرب يتكلم به). [١]

والنحو اصطلاحاً: هو "علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما). [٢] وعرفه ابن جني بأنه هو:" انتحاء سَمتِ العرب، في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع والتحقير، والتكبير والإضافة والنسب، والتركيب، وغير ذلك، وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نحواً، كقولك : قصدت قصداً،... ثم خص به علم الشريعة من التحليل والتحريم، وكما أن بيت الله خص بالكعبة، وإن كانت البيوت كلها لله). [٣]

ثالثاً: التعقب لغة واصطلاحاً:

التعقب لغةً هو التتبع، قال ابن منظور : "وتعقب الخبر: تتبعه. ويقال تعقبت الأمر إذا تدبرته، والتعقب: التدبر والنظر ثانية"[٤]. وقال الزمخشري: " تعقبت ما صنع فلان: تتبعته، ولم أجد عن قولك متعقبا أي متفحصا، أي انه من السداد والصحة بحيث لا يحتاج إلى تعقب"[٥].

والمتتبع لكلمة التعقب يجد انها تدور حول: "التتبع، والاقتفاء، والتفحص والنظر، والتدبر، والرجوع، وطلب العثرة، والكلام يأتي بعده كلام آخر لنقضه ورده وإبطاله"[٦].

والتعقب عند المفسرين معناه: "أن يتتبع مفسر متأخر مفسراً متقدماً في بعض آرائه ويتبع ذلك التتبع غالباً بالتصحيح والترجيح الذي يراه ... وكذلك يعرف بأنه اتباع المفسر قولاً يذكره في بيان معنى في القران الكريم بقول آخر يصلح خطأه، أو يكمل نقصه أو يبين لبسه"[٧].

وعلى هذا فإن معنى تعقب ابن عاشور على الزمخشري هو أن يتتبع ابن عاشور كلام الزمخشري في تفسيره الكشاف فيعترض عليه، أو يوافقه، أو يختار غير ذلك. وقد

---

(١) ابن فارس، **مقاييس اللغة**، مج٥، ص٤٠٣؛ نقلا عن: نطور، الضيف، تفردات الطاهر بن عاشور في تحريره عن الزمخشري في كشافه وابن عطية في محرره والبيضاوي في أنواره" دراسة مقارنة تقويمية"، الجامعة الإسلامية، كلية الدراسات الإسلامية (قسم أصول الدين)، باكستان، (رسالة دكتوراه)، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩، ص١٢٠.

(٢) المرجع السابق، ص١٢٠.

(٣) نطور، **تفردات الطاهر بن عاشور في تحريره عن الزمخشري في كشافه**، ص١٢٠.

(٤) ابن منظور، **لسان العرب**، مادة(عقب)، ج١، ص٦١٩.

(٥) الزمخشري، **أساس البلاغة**، تح: عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٩م، ص٣٠٨.

(٦) أبو حسان ، جمال محمود، **من تعقبات ابن عاشور على الزمخشري في تفسير سورة البقرة ما بين الآية (٢-١٦١)**، (بحث منشور)، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مج ١٢، ع٤، ١٤٣٨هـ/٢٠١٦، ص٢٥٢.

(٧) ينظر : أبو حسان ، **من تعقبات ابن عاشور على الزمخشري في تفسير سورة البقرة** ، ص٢٥٢.

كان ابن عاشور فيما يظهر ليس مسبوقا بهذه التعقبات وإنما أخذها من كتب من سبقه من المفسرين، ولكنه لا يذكر هذه التعقبات إلا معللـــــة، بمعنى أنه يؤيد مذهبه بالدليل الــذي يراه مناســـبا، ويرد على الزمخشـــري رأيه بالدليل الذي يراه مناسبا، وغالبا ما تكون هذه الأدلة عقلية أو ذوقية، أو تفصيلات لغوية.

المبحث الأول: قضايا نحوية بين الزمحشري وابن عاشور:

اهتم ابن عاشور في تفسيره " التحرير والتنوير " اهتمامًا بالغًا بقضايا النحو العربي؛ خصوصًا أنه تعمق في فهم المعنى القرآني، وله اهتمامٌ كبيرٌ بقضية النظم من خلال شرحه لكتاب: "دلائل الإعجاز" لعبد القاهر الجرجاني.

ويعد "التحرير والتنوير" كنزًا من كنوز البيان القرآني خصوصًا الجانب النحوي؛ بما أثاره مصنفه من قضايا وما طرحه من آراء لها بالغ الأثر في فهم النص القرآني وبيان دلالته العميقة، بالإضافة إلى أنَّ ابن عاشور أفاد من المصنفات النحوية لكبار النحويين، وكذلك كتب المفسرين التي اعتمدت النحو العربي أساسًا في التفسير، كالكشاف للزمخشري، وأسرار التأويل للبيضاوي، والمحرر الوجيز لإبن عطية .

ويتناول هذا المبحث قضايا نحوية تعقب فيها ابن عاشور الزمخشري، وكانت مناط اعتراض أو اتفاق، فضلاً عن مسائل تفرد بها ابن عاشور كانت مدار مناقشة بينه وبين غيره من النحاة والمفسرين، الزمخشري وابن عطية والبيضاوي، وذلك من خلال مطالب ثلاثة:

المطلب الأول: قضايا نحوية محل تأييد أو موافقة:

على الرغم من أن الزمخشري يعد من المفسرين البلاغيين الأوائل، وأن تفسيره الكشاف من التفاسير المهمة والمتخصصة في البلاغة، وهو من أكثر التفاسير التي اعتمد عليها ابن عاشور، واعتبره عمدة في تبيين الإعجاز القرآني، فقال:"وأن نحيل في تفاصيلها الواصفة لإعجاز آي القرآن على التفاسير المؤلفة في ذلك، وعمدتها كتاب الكشاف للعلامة الزمخشري".[1] إلا إننا نراه قد تعقب بكتابه (التحرير والتنوير) آراء بعض المفسرين الآخرين الذين سبقوه، إضافة إلى الزمخشري الذي لا تكاد تخلو صفحة من ذكر تفسيره: الكشاف، والاستدلال به، سواء بالموافقة أو الاعتراض أو السكوت عن رأيه.

كما عقد ابن عاشور مقارنة مدح بين الكشاف وبين (المحرر الوجيز) لابن عطية، معتبراً الكشاف أخص في علم البلاغة. [2]

ويعرض هذا المطلب نماذج مستقاة من تفسير الزمخشري وابن عاشور، كانت مناط اتفاق وتأييد بينهما، وسنكتفي – من باب الاختصار – بالنماذج التطبيقية التالية:

---

(١) ابن عاشور ، **التحرير والتنوير** ،ج١، ص١٠٦؛ نقلاً عن: الشوبكي، **الطاهر ابن عاشور وجهوده البلاغية في ضوء تفسيره التحرير والتنوير" المعاني والبديع**"ص ٢٢.

(٢) ينظر: الشوبكي، **الطاهر ابن عاشور وجهوده البلاغية في ضوء تفسيره ...**"، ص ٢٢.

النموذج الأول: دلالة (قد) في قوله الله تعالى: ﴿ أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۖ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ ﴾ (النور: ٦٤).

فالحرف (قد) يفيد التقريب، أو التحقيق، ومع الفعل المضارع يفيد التوقع، وهناك من حدد دلالتها باعتبار دلالة الفعل في لفظه ومعناه، فإن دخلت على المضارع لفظاً ومعنى، فهي للتوقع، وإن دخلت على الماضي لفظاً ومعنى ، أو معنى فهي للتحقيق.

وقد اشترط النحاة للفعل الداخلة عليه شروطا"، فهي تدخل على الماضي المتصرف؛ لتقريب زمانه من الحال وتفيد التحقيق ، وعلى المضارع الخالي من ناصب ، وجازم ، وحرف تنفيس ، ولا يفيد تقليلا فيه بل يدل على التوقع فيما يمكن فيه ذلك(١).

قال ابن يعيش : " اعلم أن (قد) من الحروف المختصة بالأفعال، ولا يحسن إيلاء الاسم إياه (٢).

ونرى أن ابن عاشور ذهب إلى ما قرره النحاة لـ(قد)، فالحرف (قد) "تحقيق للخبر الفعلي، فهو في تحقيق الجملة الفعلية بمنزلة (إن) في تحقيق الجملة الاسمية، فحرف قد مختص بالدخول على الأفعال المتصرفة الخبرية ، المثبتة المجردة من ناصب، وجازم، وحرف تنفيس، ومعنى التحقيق ملازم له، والأصح أنه كذلك سواء كان مدخولها ماضياً أو مضارعاً ، ولا يختلف معنى (قد) بالنسبة للفعلين (٣).

ويستدل –موافقته– لما ذهب إليه بقول الزمخشري، فقال: " لا فرق بين دخول(قد) على فعل المضي، ودخوله على الفعل المضارع في إفادة تحقيق الحصول، كما صرح به الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿ أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۖ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ ﴾ **(النور: ٦٤)**، فالتحقيق يعتبر **في الزمن الماضي** إن كان الفعل الذي بعد (قد) فعلا مضارعاً مع ما يضم إلى التحقيق من دلالة المقام (٤).

(١) خليفة ، المهدي محمد، **موقف ابن عاشور من الزمخشري في التحرير والتنوير**، مجلة جامعة صبراتة العلمية ، ليبيا، ع٤، ديسمبر،ص٦٩.
(٢) ابن يعيش، موفق الدين أبي البقاء، **شرح المفصل** ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، ٢٠٠١، ج٥، ص٩٤.
(٣) ابن عاشور ، **التحرير والتنوير** ،ج٧، ص١٩٦.
(٤) ابن عاشور ، **التحرير والتنوير** ،ج٧، ص١٩٦–١٩٧.

النموذج الثاني: القول في (حَتَّى). قال تعالى: ﴿**وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ**﴾ (الأنبياء:٩٥) ﴿**حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ**﴾ (الأنبياء:٩٦).

قال ابن عاشور: "(حتّى) ابتدائية، والجملة بعدها كلام مستأنف لا محل له من الإعراب، ولكن (حَتْى) تكسبه ارتباطاً بالكلام الذي قبله، وظاهر كلام الزمخشري: أن معنى الغاية لا يفارق (حَتْى) حين تكون للابتداء، ولذلك عني هو ومن تبعه من المفسرين بتطلب المغيَا بها ها هنا فجعلها في (الكشاف) غاية لقوله: ﴿وَحَرَامٌ﴾ فقال: (حَتْى) متعلقة بـ (حَرَامٌ) وهي غاية له؛ لأن امتناع رجوعهم لا يزول حتى تقوم القيامة، أي: فهو من تعليق الحكم على أمر لا يقع ... ويترتب على كلامه الوجهان اللذان تقدما في معنى الرجوع من قوله تعالى: ﴿ **أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ** ﴾ (الأنبياء: ٩٥)، أي: لا يرجعون عن كفرهم حتى ينقضي العالم، أو انتفاء رجوعهم إلينا في اعتقادهم يزول عند انقضاء الدنيا، فيكون المقصود الإخبار عن دوام كفرهم على كلا الوجهين، وعلى هذا التفسير، ففتح يأجوج ومأجوج هو فتح السد الذي هو حائل بينهم وبين الانتشار في أنحاء الأرض بالفساد، وهو المذكور في قصة ذي القرنين في سورة الكهف".(١)

ويقابل هذا ما ورد في الكشاف حيث قال: "فإن قلت: بم تعلقت (حَتْى) واقعة غاية له، وآية الثلاث هي؟ قلت: هي متعلقة بـ (حَرَامٌ)، وهي غاية له؛ لأنّ امتناع رجوعهم لا يزول حتى تقوم القيامة، وهي (حَتْى) التي يحكى بعدها الكلام".(٢)

النموذج الثالث : تقديم الظرف في قوله تعالى: ﴿**ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ**﴾ (البقرة:٢).

قال ابن عاشور: "وقد ذكر (الكشاف) أن الظرف وهو قوله: (فيه) لم يقدم على المسند إليه وهو (رَيْبَ) أي: على احتمال أن يكون خبراً عن اسم (لا) كما قدم الظرف في قوله: **(لَا فِيهَا غَوْلٌ)**(الصافات: ٤٧)؛ لأنه لو قدم الظرف هنا لقصد أن كتاباً آخر فيه الريب. يعني لأن التقديم في مثله يفيد الاختصاص، فيكون مفيداً أن نفي الريب عنه مقصور عليه، وأن غيره من الكتب فيه الريب وهو غير مقصود هنا، وليس الحصر في قوله: (لا ريب فيه) بمقصود؛ لأن السياق خطاب للعرب المتحدين بالقرآن، وليسوا من أهل

(١) ينظر: ابن عاشور ، **التحرير والتنوير** ، ج١٧، ص١٤٧.
(٢) ينظر: الزمخشري، **الكشاف** ،ج٣، ص١٣٥.

كتاب حتى يرد عليهم، وإنما أريد أنهم لا عذر لهم في إنكارهم أنه من عند الله، إذ هم قد دعوا إلى معارضته فعجزوا".(١)

وفي مقابل ذلك ورد في الكشاف قوله: "فإن قلت: فهلا قدم الظرف على الريب كما قدم على الغول في قوله تعالى: **(لَا فِيهَا غَوْلٌ)** (الصافات: ٤٧)، قلت لأن القصد في إيلاء الريب حرف النفي نفي الريب عنه، وإثبات أنه حق وصدق لا باطل وكذب كما كان المشركون يدعونه، ولو أولى الظرف لقصد إلى ما يبعد عن المراد وهو أن كتاباً آخر فيه الريب".(٢)

المطلب الثاني: قضايا نحوية مناط خلاف.

اهتم ابن عاشور في تفسيره (التحرير والتنوير) بالمسائل النحوية اهتماماً بالغاً،حيث لا يكاد يمر بآية قرآنية إلا ويتعرض لبيان تراكيب مفرداتها وجملها، فيعربها ويبين الدقائق العلمية التي تحويها، وقد جاء في ذلك بنكت علمية خالف بها غيره من كبار المفسرين كالزمخشري وابن عطية والبيضاوي، ومن هذه الإعتراضات مايلي:

النموذج الأول : مخالفته المفسرين في إعراب قوله تعالى: ﴿ **وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفاً** ﴾ (الْأَنْفَال: ٦٦). ذكر ابن عاشور أن جملة : ﴿ **وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفاً** ﴾ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ ،وخالف في ذلك : المفسرين الذين جعلوها معطوفة على ما قبلها. فقال: " وجُمْلَةُ: ﴿ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفاً ﴾ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، أَيْ: خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَقَدْ عَلِمَ مِنْ قَبْلُ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا، فَالْكَلَامُ كَالِاعْتِذَارِ عَلَى مَا فِي الْحُكْمِ السَّابِقِ مِنَ الْمَشَقَّةِ بِأَنَّهَا مَشَقَّةٌ اقْتَضَاهَا اسْتِصْلَاحُ حَالِهِمْ، وَجُمْلَةُ الْحَالِ الْمُفْتَتَحَةُ بِفِعْلٍ مُضِيٍّ يَغْلِبُ اقْتِرَانُهَا بِـ(قَدْ)، وَجَعَلَ الْمُفَسِّرُونَ مَوْقِعَ ﴿ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفاً ﴾ مَوْقِعَ الْعَطْفِ فَنَشَأَ إِشْكَالٌ أَنَّهُ يُوهِمُ حُدُوثَ عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى بِضَعْفِهِمْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، مَعَ أَنَّ ضَعْفَهُمْ مُتَحَقِّقٌ، وَتَأَوَّلُوا الْمَعْنَى عَلَى أَنَّهُ طَرَأَ عَلَيْهِمْ ضَعْفٌ، لَمَّا كَثُرَ عَدَدُهُمْ، وَعَلِمَهُ اللَّهُ، فَخَفَّفَ عَنْهُمْ، وَهَذَا بَعِيدٌ لِأَنَّ الضَّعْفَ فِي حَالَةِ الْقِلَّةِ أَشَدُّ "(٣).

ويحتمل على هذا المحمل أن يكون الضعف حدث فيهم من تكرر ثبات الجمع القليل منهم للكثير من المشركين، فإن تكرر مزاولة العمل الشاق تفضي إلى الضجر"(٤).

(١)ينظر: ابن عاشور، **التحرير والتنوير**،ج١، ص٢٢٤.

(٢) ينظر: الزمخشري، **الكشاف** ،ج١، ص٧٦.

(٣) ينظر: ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ج١٠، ص٧٠.(الشاملة).

(٤) نطور، **تفردات الطاهر بن عاشور في تحريره عن الزمخشري في كشافه** ... ، ص١٢٥-١٢٦.

ووجه الخلاف بين ابن عاشور والأئمة الثلاثة: الزمخشري وابن عطية والبيضاوي، عندما جعل جملة: ﴿ **وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفاً** ﴾ في موضع الحال، وهم جعلوها معطوفة على ما قبلها، فراجح لأن العطف-كما ذكر- يحدث إشكالاً بالتشكيك في علم الله، ومجانب للصواب؛ لأن علمه تعالى بالأفعال يكون في كل الأحوال. وبالتالي فإن إعراب الجملة في موضع الحال أنسب وأرجح.(١)

النموذج الثاني : عطف جملة إنشائية على جملة خبرية في قوله تعالى: ﴿ **قَالَ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ ۖ لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ ۖ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا**﴾ (مريم:٤٦).

وعطف الإنشاء على الخبر وعطف الخبر على الإنشاء مسألة خلافية بين النحاة، وقد منعه البيانيون، وجمهور المفسرين، إلا أن لإبن عاشور موقفاً مخالفاً لهم في ذلك، حيث اعتبر أن الاختلاف بين الجملتين الإنشائية والخبرية اختلاف لفظي لا يؤثر على اتصال الجملتين أو انقطاعهما (لأن الاتصال والانقطاع أمران معنويان وتابعان للأغراض، فالعبرة بالمناسبة المعنوية دون الصيغة اللفظية) (٢). وعلى هذا الأساس، فإنه عندما فسر قوله تعالى: ﴿ **لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ ۖ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا**﴾ عطف جملة ﴿ **وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا**﴾ على جملة ﴿**لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ**﴾ وذكر أن أبا إبراهيم هدد ابنه (بعقوبة آجلة إن لم يقلع عن كفره بآلهتهم، وبعقوبة عاجلة وهي طرده من معاشرته وقطع مكالمته)(٣). وبذلك نجد أن ابن عاشور قد أجاز العطف بين الإنشاء والخبر بسبب المناسبة المعنوية بين الجملتين، وهي الجمع بين عقوبتين: عقوبة عاجلة وهي الرجم وعقوبة آجلة وهي الهجر.

قال الزمحشري: (فإن قلت: علام عطف (واهجرني) قلت: على معطوف عليه محذوف يدل عليه (لأرجمنك) أي فاحذرني وأهجرني لأن (لأرجمنك) تهديد وتقريع)(٤). وقال البيضاوي: (واهجرني) عطف على ما دل عليه (لأرجمنك)، أي فاحذرني واهجرني)؛ في حين نجد أن ابن عطية قد سكت عن بيان العطف بين الجماتين واعتبر أن قوله ﴿**وَاهْجُرْنِي**﴾ كأنه أمر على حياله(٥).

---

(١)نظور، **تفردات الطاهر بن عاشور في تحريره عن الزمخشري في كشافه** ... ، ص ١٢٦.

(٢) ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ج١٦، ص٤٤٩؛ نقلاً عن: نظور، **تفردات الطاهر بن عاشور في تحريره عن الزمخشري في كشافه** ... ،ص١٣٣.

(٣) الزمخشري، **الكشاف** ، ج٣، ص٣٠.

(٤) **أسرار التأويل المعروف ب(تفسير البيضاوي)** ، (ت: ٦٩١هـ)، إعداد وتقديم محمد عبدالرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، (د. ت)، مج٢، ج٤، ص١٢؛ نقلاً عن: نظور، **تفردات الطاهر بن عاشور في تحريره عن الزمخشري في كشافه** ... ،ص١٣٣.

(٥) ينظر: نظور، **تفردات الطاهر بن عاشور في تحريره عن الزمخشري في كشافه** ... ،ص١٣٤ -١٣٥.

وقال الأزهري: أي: عطف الخبر على الإنشاء، وهي مسألة خلاف.منع من ذلك البيانيون لما بينهما من التنافي وعدم التناسب وأجاز الصفار. قال المرادي في شرح التسهيل: "أجاز سيبويه التخالف في تعاطف الجملتين بالخبر والاستفهام فأجاز: هذا زيد ومن عمرو؟"(١).

وقال ابن هشام : «عطف الجمل بعضها على بعض ليس من شرطه أن تتفق معاني الجمل، فعلى هذا يجوز عطف الجملة الخبرية على الجملة غير الخبرية»(٢).

واخْتُلِفَ فِي جَوَازِ عَطْفِ الْخَبَرِ عَلَى الْإِنْشَاءِ وَعَكْسِه، فَمَنَعَهُ الْبَيَانِيُّونَ وَابْنُ مَالِك وَابْنُ عُصْفُور، وَنَقَلَهُ عَنِ الْأَكْثَرِينَ، وَأَجَازَهُ الصَّفَّارُ وَجَمَاعَةٌ، مُسْتَدِلِّينَ بِقَوْلِه تَعَالَى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ في سورة (الْبَقَرَة: ٢٥). ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ فِي سُورَةِ (الصَّفِّ ١٣) (٣).

وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي الْأُولَى: لَيْسَ الْمُعْتَمَدُ بِالْعَطْفِ الْأَمْرَ حَتَّى يُطْلَبَ لَهُ مُشَاكِلٌ، بَلِ الْمُرَادُ عَطْفُ جُمْلَةِ ثَوَابِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى جُمْلَةِ ثَوَابِ الْكَافِرِينَ. وَفِي الثَّانِيَةِ: إِنَّ الْعَطْفَ عَلَى (أَفَتُؤْمِنُونَ) لِأَنَّهُ بِمَعْنَى (آمَنُوا) (٤).وَرُدَّ بِأَنَّ الْخِطَابَ بِهِ لِلْمُؤْمِنِينَ وَبِـ: (بَشِّرْ) لِلنَّبِيِّ وَبِأَنَّ الظَّاهِرَ فِي ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ﴾ إِنَّهُ تَفْسِيرٌ لِلتِّجَارَةِ لَا طَلَبٌ.

وخلاصة القول: يتضح لنا أن ابن عاشور خالف جمهور من سبقه من المفسرين وتفرد عنهم بما ذهب إليه من عطف الجملة الإنشائية على الجملة الخبرية. ويضاف إلى ذلك أن ما ذهب إليه ابن عاشور في هذه المسألة يعد صواباً؛ لأن اللجوء إلى الحذف والتقدير ليناسب بين جملتي العطف والمعطوف عليه غير لازم، وخاصة أنه عطف الجملة الإنشائية على الخبرية لوجود علاقة معنوية بينهما(٥).

نجد – مما تقدم ذكره – أن الأئمة الثلاثة: الزمخشري وابن عطية والبيضاوي ، قد تجنبوا عطف الجملة الإنشائية على الخبرية، وقدروا معطوفاً عليه وهو (واحذرني) وعطفاً عليه قوله تعالى: ﴿**وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا**﴾، ليصير عطف جملة إنشائية على جملة إنشائية.

---

(١) المرادي، بدرالدين حسن(ت٧٤٩ه)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك،شرح وتحقيق، عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، (د.م)،ط١، ١٤٢٨ه/٢٠٠٨،ج١،ص ١٣٨.

(٢) ابن هشام، جمال الدين، (ت: ٧٦١هـ) ، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥، ٢/ ١٠٠] .

(٣) ينظر :السيوطي ، جلال الدين ، **الاتقان في علوم القران**، تح: مركز الدراسات القرآنية، السعودية، مجمع الملك فهد، ج٤، ص١٣٣٠.

(٣) ينظر :السيوطي ، **الاتقان في علوم القران**، ج٤، ص١٣٣١.

(٤) أبو زينة، منصور محمود، والحوري، محمد رضا، **إفادة تقديم ما حقه التأخير للاختصاص بين الزمخشري وأبي حيان (دراسة تفسيرية مقارنة)**، مقبول للنشر في مجلة جامعة القصيم ، ص٥.

النموذج الثالث: رابط جملة الحال في قوله تعالى : ﴿ **فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ** ﴾ (البقرة: ٣٦).

تقع الجملة موقع الحال والنحاة يشترطون له رابطاً يربطها بما قبلها ، وهو الضمير العائد ،أو واو تسمى واو الحال أو الابتداء، وقد يكونان معاً[١] .

وقال ابن عاشور في تفسير قوله تعالى: ﴿ **فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا ...** ﴾، أن جملة (بعضكم لبعض عدو) جملة حالية خلافاً لبعض النحاة وذكر منهم الزمخشري، فقال:" جملة (بعضكم لبعض عدو) لبعض عدو) جملة حالية خلافا،وذكر منهم الزمخشري، فقال:"جملة (بعضكم لبعض عدو) إما استئنافية استئنافا ابتدائيا ً ، وإما جملة حال من ضمير (اهبطوا)، وهي اسمية خلت من (الواو)، وفي اعتبار الجملة الاسمية الخالية من (الواو) حالاً خلاف بين أئمة العربية،منع ذلك الفراء والزمخشري، وأجازه ابن مالك، وجماعة، والحق عندي أن الجملة الحالية تستغني بالضمير عن (الواو) وبـ(الواو) عن الضمير، فإذا كانت في معنى الصفة لصاحبها اشتملت على ضميره، أو ضمير سببية، فاستغنت عن الواو نحو الآية ونحو: جاء زيد يده على رأسه أو أبوه يرافقه، وإلا وجبت الواو إذ لا رابط حينئذٍ غيرها، نحو : جاء زيد والشمس طالعة " فابن عاشور ذكر أن الزمخشري لا يرى خلو جملة الحال من (الواو)، وهو يرى جواز ذلك، واستدل لذلك بهذه الآية[٢].

المطلب الثالث : قضايا نحوية تركت دون تعليق أو تم السكوت عنها.

ورد في "التحرير والتنوير" لابن عاشور نماذج بلاغية كانت محل تأييد للزمخشري في الكشاف وذلك بذكر النص كما هو (دون تعليق)، أو السكوت عليه دون تصريح، ومثال ذلك؛ قول الزمخشري، في قوله تعالى: ﴿**وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ۗ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ۚ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ۗ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ**﴾ (البقرة: ١٤٣).

(١) خليفة ، موقف ابن عاشور من الزمخشري في التحرير والتنوير، ،ص٧٣.

(٢) خليفة ، موقف ابن عاشور من الزمخشري في التحرير والتنوير، ،ص٧٣.

قال ابن عاشور: "وتعدية شهادة الرسول صلى الله عليه وسلم على الأمة بحرف (عَلَى) مشاكلة لقوله قبله (لتكونوا شهداء على الناس) وإلا فإنها شهادة للأمة، وقيل بل لتضمين (شَهِيداً) معنى رقيباً ومهيمناً في الموضعين كما في (الكشاف)". (١)

ويقابل ذلك قول الزمخشري في الكشاف: "فإن قلت فهلا قيل لكم شهيداً وشهادته لهم لا عليهم، قلت لما كان الشهيد كالرقيب والمهيمن على المشهود له جيء بكلمة الاستعلاء ومنه قوله تعالى: ﴿**اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ**﴾ (المجادلة: ٦)، كنت أنت الرقيب عليهم، ﴿ **وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ** ﴾ (المائدة: ١١٧)، وقيل: لتكونوا شهداء على الناس في الدنيا فيما لا يصح إلا بشهادة العدول الأخيار، ويكون الرسول عليكم شهيداً يزكيكم ويعلم بعدالتكم، فإن قلت: لم أخرت صلة الشهادة أولاً وقدمت آخراً، قلت: لأن الغرض في الأول إثبات شهادتهم على الأمم، وفي الآخر اختصاصهم بكون الرسول شهيداً عليهم".(٢)

ومن موافقته للكشاف ذكره النص (دون تعليق)، في مثل قوله تعالى: ﴿ **وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ۖ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا ۙ قَالُوا هَٰذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا ۖ وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ ۖ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**﴾ (البقرة: ٢٥)، قال ابن عاشور: "وفي (الكشاف): من عادته عز وجل في كتابه أن يذكر الترغيب مع الترهيب، ويشفع البشارة بالإنذار إرادة التنشيط، لاكتساب ما يزلف، والتثبيط عن اقتراف ما يتلف، فلما ذكر الكفار وأعمالهم وأوعدهم بالعقاب، قفاه ببشارة عباده الذين جمعوا بين التصديق والأعمال الصالحة".(٣)

المبحث الثاني: قضايا بيانية بين الزمحشري وابن عاشور :

أشار المبحث السابق إلى نماذج تطبيقية لـ قضايا نحوية كانت مناط اعتراض أو اتفاق أو تركت دون تعليق عند ابن عاشور في تعقبه للزمخشري، ومعلوم أن الأول كان يتتبع الثاني في كثير من القضايا النحوية والبلاغية المتصلة بالتفسير، فيوافقه حيناً، ويخالفهُ أحياناً، ويحتدُّ ويشتد أحياناً أخرى في مناقشاته ومخالفاته، ولم يفعل نحواً من ذلك مع ابن عطية؛ فـ(المحرر الوجيز) و(الكشاف) كانا من مصادر ابن عاشور الأصلية نقلاً ونظراً ونقداً الذي أكثر من مدحه، واعتبره في مقابل الزمخشري(٤).

(١) ينظر: ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ج٢، ص٢١.

(٢) ينظر: الزمخشري، **الكشاف** ،ج١، ص٢٢٥.

(٣) ابن عاشور، **التحرير والتنوير**،ج١، ص٣٥٠؛ وينظر: الزمخشري، **الكشاف** ،ج١، ص١٣٣.

(٤) ينظر: خان، حبيب الله، و جان عبدالوهاب، إبتكارات العلامة الزمخشري في علم البيان،(بحث منشور)، مجلة إيكتا اسلاميكا، مج٤، ع٢، ديسمبر ٢٠١٦، ص٢٢٤، ٢٢٦.

وسيتم في هذا المبحث تناول نماذج لـ قضايا بيانية كانت محل خلاف أو اتفاق أو تركت دون تعليق بين الزمخشري وابن عاشور ، كالتشبيه والمجاز والاستعارة والكناية، وذلك بالاعتماد على بعض كتب البلاغة، والتفسير. وسنكتفي – من باب الاختصار – بذكر نموذجين تطبيقيين في كل مطلب:

المطلب الأول : قضايا بيانية محل (خلاف):

تتبع العلماء الطرق التي يستخدمها الأدباء في صياغة آثارهم الأدبية، فوجودها ثلاثة: التشبيه، والمجاز، والكناية، وعلى هذا يمكن القول: " أن علم البيان يبحث في المجاز والكناية والتشبيه"، وهو العلم الذي اعتنى به الإمام عبدالقادر الجرجاني اعتناء بالغاً في كتابه" أسرار البلاغة"، وطبقه بجميع أبوابه الزمخشري في تفسير الكشاف ضمن تحليل الآيات القرآنية تطبيقاً تاماً. وأضاف إليه بعض القضايا التي لم يتناولها الجرجاني، وعرفت بابتكارات الزمخشري في علم البيان كالمجاز والتشبيه والكناية، وصار الإمام الزمخشري بتحليله الدقيق في باب المجازات العقلية الواردة في القرآن الكريم مرجعاً أصيلاً لمن جاء بعده من المتأخرين، ولاسيما ممن احتذوه في تفسير معنى المجاز العقلي، بأنه جعله مقصوراً على الإسناد المعين، أما الجرجاني فإنه وسَّع المجاز العقلي وذكر له صوراً وألواناً مختلفة(١).

النموذج الأول: (المجاز):هل استخدم المجاز في لفظ (الجهرة) الوارد في قوله تعالى: ﴿ **وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ**﴾ (البقرة: ٥٥) هل استخدم هذا المجاز في معناه الحقيقي أم المجازي؟

قال ابن عاشور: "والجهرة" مصدر بوزن فعلة من الجهر وهو الظهور الواضح، فيستعمل في ظهور الذوات والأصوات حقيقة على قول الراغب إذ قال: "الجهر ظهور الشيء بإفراط إما بحاسة البصر نحو رأيته جهارا ومنه جهر البئر إذا أظهر ماءها، وإما بحاسة السمع نحو: ﴿**وَإِن تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى**﴾ (طه: ٧)"، وكلام الكشاف مؤذن بأن الجهر مجاز في الرؤية بتشبيه الذي يرى بالعين بالجاهر بالصوت، والذي يرى بالقلب بالمخافت، وكان الذي حداه على ذلك اشتهار استعمال الجهر في الصوت، وفي هذا كله بعد، إذ لا دليل على أن جهرة الصوت هي الحقيقة، ولا سبيل إلى دعوى الاشتهار في جهرة الصوت حتى يقول قائل: إن الاشتهار من علامات الحقيقة، على أن الاشتهار إنما يعرف به المجاز القليل الاستعمال، وأما الأشهرية فليست من علامات الحقيقة،

(١) ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ج١، ص٤٥٠٧؛ نقلاً عن : أبو حسان ، **من تعقبات ابن عاشور على الزمخشري في تفسير سورة البقرة** ، ص٢٥٦– ٢٥٧.

ولأنه لا نكتة في هذه الاستعارة ولا غرض يرجع إلى المشبه من هذا التشبيه فإن ظهور الذوات أوضح من ظهور الأصوات"(١).

وقال الزمخشري: "... (جَهْرَةً): عياناً، وهي مصدر من قولك: جهر بالقراءة وبالدعاء، كأنّ الذي يرى بالعين جاهر بالرؤية، والذي يرى بالقلب مخافت بها، وانتصابها على المصدر، لأنها نوع من الرؤية فنصبت بفعلها كما تنصب القرفصاء بفعل الجلوس، أو على الحال بمعنى ذوى جهرة"(٢).

تحرير محل الخلاف: يرى الزمخشري أن استعمال لفظ الجهرة هنا على الاستعارة يعني مجازا بينما يرى ابن عاشور أنها مستعملة على الحقيقة.

وقال الطيبي: "يعني استعمال جهرة هنا على الاستعارة، لأنها مسبوقة بالشبيه، أي استعير الجهر للرؤية، وفائدتها كمال الرؤية بحيث لا يضام فيها ..." (٣)، وقد تبع البيضاوي الزمخشري فيما ذهب إليه ووضح الخفاجي كلامه فقال: "... ظاهره أنه حقيقة في رفع الصوت تجوّز به عن المعاينة بجامع الظهور فيهما"(٤).

هذا، ولم يذكر الزمخشري (الجهرة) في أبواب المجاز في كتابه (أساس البلاغة) بل قال: "جهر الشيء اذا ظهر وأجهرته أنا، وأجهر فلان ما في صدره، ورأيته جهرة أي عيانا"(٥) ولم يتعقبه ابن حجر في كتابه الذي خصصه في هذا الأمر(٦) غير أن البروسوي قال: "﴿**حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً**﴾ أي عيانا لا ساتر بيننا وبينه كالجهر في الوضوح والانكشاف؛ لأن الجهر في المسموعات والمعاينة في المبصرات"(٧) ويتضح لنا من خلال شروح البيضاوي وشرح الطيبي وبعض التفاسير أن الزمخشري أقرب إلى رؤيتها من قبيل المشترك. والذي أميل إليه أن رأي ابن عاشور هو الراجح والأكثر قبولاً.

النموذج الثاني: (الإستعارة) : قال الله تعالى:﴿**أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾(البقرة: ٥).

قال الإمام الزمخشري: معنى الاستعلاء في قوله: ﴿ **عَلَىٰ هُدًى** ﴾ مثل لتمكنهم من الهدى واستقرارهم عليه وتمسّكهم به، شُبهت حالهم بحال من اعتلى الشيء وركبه،

---

(١) ينظر: ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ج١، ص٥٠٧؛ نقلاً عن : أبو حسان ، **من تعقبات ابن عاشور على الزمخشري في تفسير سورة البقرة** ، ص٢٥٦- ٢٥٧.

(٢) الزمخشري، **الكشاف**، ج١، ص١٤١.

(٣) الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله (ت ٧٤٣ هـ) فتوح الغيب...(حاشية الطيبي على الكشاف) تح: إياد محمد الغوج ، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط١، ١٤٣٤ هـ / ٢٠١٣ ، ج٢، ص٤٩٢.(الشاملة).

(٤) الزمخشري، **الكشاف**، ج١، ص١٤١.

(٥) ينظر: الخفاجي، شهاب الدين أحمد (ت ١٠٦٩هـ) ، **حاشية الشهاب عَلَى تفْسِيرِ البيضَاوِي** ، دار صادر ، بيروت، ج٢، ص١٦٢ وما بعدها.(الشاملة).

(٦) الزمخشري، **أساس البلاغة**، ص٦٧.

(٧) مصطفى، **الصور البيانية عند الزمخشري في تفسيره الكشاف**،ص٤٦.

ونحوه: هو على الحق وهو على الباطل، وقد صرّحوا بذلك في قولهم: جعل الغواية مركباً وامتطى الجهل واقتعد غارب الهوى. (١)

وقال الشيخ الطاهر بن عاشور: فتكون كلمة (على) بعض المركب الدّال على الهيئة المشبّه بها على وجه الايجاز وأصله أولائك على مطيّة الهدى، فهي (تمثيلية تصريحية)، إلا أن المصرح به بعض المركب الدال لا جميعه، هكذا قرّر كلام الكشاف فيها شارحوه والطيّبي، والبيضاوي(٢) .

وذهب الجرجاني إلى أن الاستعارة في الآية تبعيّة مقيدة، بأن شبّه التمسك بالهدى عند المتقين بالتمكّن من الدّابة للرّاكب، وسرى التّشبيه إلى معنى الحرف وهو (على)، وجوّز وجهاً ثالثاً وهو أن يكون هنا (استعارة مكنية) مفردة، ثم زاد الطيبي فجعل في الآية استعارة تبعيّة مع التمثيلية. (٣)

وقال الشيخ ابن عاشور مرجّحاً:"" والذي أختاره في هذه أن يكون قوله تعالى: ﴿**أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ**﴾ استعارة تمثيلية مكنية شبّهت الحالة بالحالة، وحذف لفظ المشبّه وهو المركب الدّال على الرّكوب كأن يُقال: راكبين مطيّة الهدى، وأبقى ما يدلّ على المشبّه وهو (أولئك) و (الهدى)، ورمز للمركب الدّال على المشبّه به بشيء من لوازمه وهو لفظ (على) الدّال على الرّكوب"(٤).

تحرير وجه الخلاف: في النموذج السابق خلاف بياني بين العلماء كما ذكر ابن عاشور، فقد اتفقوا على أنها (استعارة) واختلفوا في نوعها، وربما يكون الجميع على حق لأنه يمكن أن تجمع في صورة واحدة عدة أوجه؛ وقد يكون الخلاف سببه لغوي كما في قوله تعالى: ﴿وعلى أبصارهم غشاوة﴾ (البقرة: ٧) إذا أُوّلت الغشاوة بمشتق فهي تبعية، وإذا جعلت اسماً جامداً فهي أصلية(٥) .

المطلب الثاني: قضايا بيانية محل تأييد أو موافقة:

النموذج الأول: (الكناية) : قال الله تعالى: ﴿**وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنبِتُ الْأَرْضُ مِن بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا ۖ قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ۚ اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ**

---

(١) العسقلاني، ابن حجر، **غراس الأساس**، تحقيق وتعليق توفيق محمد شاهين، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م، قال المحقق: وتعقب الغراس للأساس قائم على أساس المجاز وحده: أي ما ذكره الأساس بأنه وضع جزما على

سبيل المجاز وهو ليس كذلك، فإذا أغفل الأساس مادة كانت على الحقيقة لا المجاز. ص: ع من المقدمة؛ نقلاً عن : مصطفى، **الصور البيانية عند الزمخشري في تفسيره الكشاف**، ص٤٦.

(٢) مصطفى، **الصور البيانية عند الزمخشري في تفسيره الكشاف**،ص٤٦.

(٣) الزمخشري، **الكشاف**، ص٤٠.

(٤) ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ج١، ص٢٤٥.

(٥) مصطفى، **الصور البيانية عند الزمخشري في تفسيره الكشاف**،ص٤٦.

﴿ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوا وَّكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ (البقرة: ٦١).

قال الإمام الزمخشري: ﴿ **وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ** ﴾ جُعلت الذّلة محيطة بهم مشتملة عليهم فهم فيها كما يكون في القبة من ضُربت عليه، أو أُلصقت بهم حتى لزمتهم ضربة لازب كما يُضرب الطّين على الحائط فيُلزمه، فاليهود صاغرون أذلاء أهل مسكنة ومدقعة، إما على الحقيقة وإما لتصاغرهم وتفاقرهم خيفة أن تُضاعف عليهم الجزية. (١)

قال ابن عاشور: ثم إن قوله تعالى: ﴿ **وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ** ﴾ ليس هو من باب قول زياد الأعجم:

إنّ السَّماحةَ والمُرُوءةَ والنّدى في قُبَّةٍ ضُرِبَت على ابن الحَشرَجِ

لأن القبّة في الآية مشبّه بها وليست بموجودة، والقبّة في البيت يُمكن أن تكون حقيقة فالآية استعارة وتصريح، والبيت حقيقة وكناية، كما نبّه عليه الطيبي. وجعل التفتزاني الآية على الاحتمالين في الاستعارة؛ كناية عن كون اليهود أذلاّء متصاغرين وهي نُكَث لا تتزاحم. (٢)

وقال محيي الدين درويش: "الكناية في ضرب الذّلّة والمسكنة، وهي كناية عن نسبة، أراد أن يُثبت ديمومة الذلة والمسكنة عليهم فكَنّى بضربها عليهم كما يضرب البناء(٣).

وقال محمود صافي: الكناية في قوله تعالى: ﴿**وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ**﴾ جُعلتا محيطتين بهم إحاطة القبَّة بمن ضربت عليه، أو الصقتا بهم وجعلتا ضربة لازب لا تنفكّان عنهم مُجازاة لهم على كُفرانهم، من ضرب الطين على الحائط بطريق الاستعارة بالكناية(٤).

تعقيب: مما تقدم يتبين لنا أن الزمخشري شرح الآية الكريمة شرح كناية، فبدأ بالمثال الذي يبيّن التشبيه مع المجاز الذي يعني الاستعارة، ثم قال: وإمّا على الحقيقة، فرجع بها إلى الكناية حيث تحمل الوجهين: الحقيقي والمجازي.

النموذج الثاني:(التضمين) ومن باب تأييده وموافقته للزمخشري إشارته للتضمين دون تصريح في قوله تعالى: ﴿ **وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ**

(١) الزمخشري، **الكشاف**، ص٨١.
(٢) ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ج١، ص٥٢٨.
(٣) ينظر: درويش،**إعراب القرآن وبيانه**، ص١١٤.(الشاملة).
(٤) الصافي، **الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه**، ص ١٤٧.

الرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ۚ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ۗ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ (البقرة: ١٤٣).

والتضمين يقصد به تحميل اللفظة الواحدة معنيين: أصيل يدل عليه اللفظ، ودخيل يكشفه السياق(١).

قال ابن عاشور: " وَتَعْدِيَةُ شَهَادَةِ الرَّسُولِ عَلَى الْأُمَّةِ بِحَرْفِ عَلَى مُشَاكَلَةً لِقَوْلِهِ قَبْلَهُ لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَإِلَّا فَإِنَّهَا شَهَادَةٌ لِلْأُمَّةِ وَقِيلَ بَلْ لِتَضْمِينِ شَهِيداً مَعْنَى رَقِيبًا وَمُهَيْمِنًا فِي الْمَوْضِعَيْنِ كَمَا فِي «الْكَشَّافِ».(٢)

أما نص ذلك الكشاف: "فإن قلت فهلا قيل لكم شهيداً وشهادته لهم لا عليهم، قلت لما كان الشهيد كالرقيب والمهيمن على المشهود له جيء بكلمة الاستعلاء ومنه قوله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ**﴾ (المجادلة: ٦)، كنت أنت الرقيب عليهم، ﴿**وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ**﴾ (المائدة: ١١٧)، وقيل: لتكونوا شهداء على الناس في الدنيا فيما لا يصح إلا بشهادة العدول الأخيار، ويكون الرسول عليكم شهيداً يزكيكم ويعلم بعدالتكم، فإن قلت: لم أخرت صلة الشهادة أولاً وقدمت آخراً، قلت: لأن الغرض في الأول إثبات شهادتهم على الأمم، وفي الآخر اختصاصهم بكون الرسول شهيداً عليهم".(٣)

المطلب الثالث : قضايا بيانية تم السكوت عنها أو تركت دون تعليق:

يتناول هذا المطلب بعض النماذج التطبيقية لـ قضايا بيانية تركت من قبل المفسرين دون تعليق أو سكتوا عنها أو تناولوها بإيجاز؛ في حين نجد أن ابن عاشور قد تفرد عمن سبقه في ميدان التفسير كالزمخشري وابن عطية والبيضاوي وغيرهم، وفي ما يلي توضيح ذلك:

النموذج الأول: (الكناية)(٤) في قوله تعالى : ﴿**وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ**﴾ (الأنعام:١٣).

ذكر ابن عاشور عند تفسيره قوله تعالى: ﴿**وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ**﴾، أن السكون بمعنى استقرار الجسم في مكان لا ينتقل عنه وهو ضد الحركة. وقال أيضاً: "والأحسن عندي أن يكون هنا (كناية) عن الخفاء

---

(١) صالح، نزار عطاالله، فنقلات الزمخشري البلاغية في سورة يوسف عليه السلام" دراسة تفسيرية، (بحث منشور)، مجلة البحوث والدراسات القرآنية، ع ١٦، السنة العاشرة، هامش ص ٥٧.

(٢) ابن عاشور ، **التحرير والتنوير**، ج٢، ص٢١.

(٣) الزمخشري ، **الكشاف**، ج١، ص٢٢٥.

(٤) الكناية: هي أن تتكلم بالشيء وتريد غيره، وهي مصدر كنيت بكذا عن كذا إذ تركت التصريح به. واصطلاحاً: لفظ أطلق وأريد به لازم معناه الحقيقي مع قرينة لا تمنع من إرادة المعنى المراد، فكلمة " لفظ" تشمل الحقيقة المجاز والكناية" وأريد به لازم معناه يخرج الحقيقة... ينظر: الثعالبي، ابو منصور(ت ٤٢٩هـ)، **الكناية والتعريض**، دراسة وشرح وتحقيق: عائشة حسين، دار قباء للطباعة ، (د.ط)،(د.ت)، ص ٢١.

مع إرادة المعنى الصريح، ووجه كونه كناية أن الكلام مسوق للتذكير بعلم الله تعالى وأنه لا يخفى عليه شيء من أعمالكم ومحاسبتكم عليها يوم جمعكم إلى يوم القيامة، فهو كقوله تعالى : ﴿**وَاللهُ يعلم ما تحمل كل أُنثى** ﴾- إلى أن قال -﴿**وَمن هو مُستخفٍ بالليل** ﴾ (الرعد: ٨-١٠)؛ فالذي سكن بالليل والنهار بعض ما في السماوات والأرض، فلما أعلمهم بأنه يملك ما في السماوات والأرض عطف عليه الإعلام بأنه يملك ما سكن من ذلك، لأنه بحيث يُغفل عن شمول ما في السماوات والأرض إياه لأن المتعارف بين الناس إذا أخبروا عن أشياء بحكم أن يريدوا الأشياء المعروفة. فهذا من ذكر الخاص بعد العام لتقرير عموم الملك لله تعالى بأن ملكه شمل الظاهرات والخفيات ففي هذا استدعاء ليوجهوا النظر العقلي في الموجودات الخفية وما في إخفائها من دلالة سعة القدرة وتصرفات الحكمة الآلهية"(١).

وقال الزمخسري في تفسير قوله تعالى : ﴿**وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ** ﴾ وَلَهُ (عطف على الله) مَا سَكَنَ فِى اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ (من السكنى وتعديه بفي كما في قوله : ﴿**وَسَكَنتُمْ فِى مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُواْ أَنفُسَهُمْ، وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ** ﴾ يسمع كل مسموع ويعلم كل معلوم ، فلا يخفى عليه شيء مما يشتمل عليه الملوان(٢).

وقال ابن عطية في تفسير قوله تعالى : ﴿**وَلَهُ مَا سَكَنَ**﴾ " (وَلَهُ) عطف على قوله لِلَّهِ واللام للملك، وما بمعنى الذي، وسَكَنَ هي من السكنى ونحوه أي ما ثبت وتقرر، ...وهو من السكون.

وقال بعضهم: لأن الساكن من الأشياء أكثر من المتحرك إلى غير هذا من القول الذي هو تخليط، والمقصد في الآية عموم كل شيء وذلك لا يترتب إلا أن يكون سَكَنَ بمعنى استقر وثبت وإلا فالمتحرك من الأشياء المخلوقات أكثر من السواكن، ألا ترى إلى الفلك والشمس والقمر والنجوم السابحة والملائكة وأنواع الحيوان والليل والنهار حاصران للزمان، وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ هاتان صفتان تليقان بنمط الآية من قبل أن ما ذكر قبل من الأقوال الردية عن الكفرة العادلين هو سميع لهم عليم بمواقعها مجاز عليها، ففي الضمير وعيد"(٣).

وعلى هذا نجد أن الزمحشري وابن عطية في تفسيرهما قوله تعالى: ﴿**وَلَهُ مَا سَكَنَ**﴾؛ قد سكتا عن بيان الكناية في هذه الآية، و تفرد ابن عاشور عنهما بذلك.

(١) ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ج٧، ص١٥٥.
(٢) الزمخشري، **الكشاف**، ج٢، ص٩، ١١.
(٣) ابن عطية، **المحرر الوجيز**، ج٢، ص٢٧٢.

النموذج الثاني: (الإيجاز) في قوله تعالى: ﴿ **زُيِّنَ للنـــاس حُـــبُّ الـــشَّهَوات**﴾ (آل عمران).

عند تفسير ابن عاشور قوله تعالى: ﴿ **زُيِّنَ للناس حُبُّ الـــشَّهَوات** ﴾ تعـــرض لبيان الإيجاز الذي ورد في الآية القرآنية، وأشار إلى سكوت المفسرين عن بيانهم وجـــه نظم الآية، فقال: "وأطلقت الشهوات هنا على الأشياء المشتهاة على وجه المبالغة في قـــوة الوصف، وتعليق التزين بالحب جرى على خلاف مقتضى الظاهر؛ لأن المـــزين للنـــاس هو الشهوات أي المشتهيات نفسها لا حبها فإذا زينت للناس الشهوات فأحبوها؛ فإن الحب بمزين وهذا إيجاز يغني عن أن يقال زينت للنـــاس الـــشهوات فأحبوهـــا، وقـــد ســـكت المفسرون عن وجه نظم الكلام بهذا التعليق"[1].

(١) ينظر" نطور، **تفردات الطاهر بن عاشور في تحريره عن الزمخشري في كشافه** ،ص١٤٨-١٤٩

الخاتمة

توصل هذا البحث الموسوم : (قضايا نحوية وبيانية بين الزمخشري وابن عاشور) إلى عدد من النتائج، أبرزها:

أولاً: أن كل ما كان موضع خلاف ، أو ترجيح ، أو إضافة ، أو إشادة بين المفسريْن صدرت من ابن عاشور في " التحرير والتنوير " لما كان في " الكشاف" للزمخشري "، وكان ابن عاشور مصيباً في بعضها، بينما كان الصواب في بعضها الآخر إلى جانب الزمخشري.

ثانياً: كان ابن عاشور – أحيانا – متحاملاً على الزمخشري ، قاسياً في ألفاظه ونعوته له.

ثالثاً: وافق كل من الزمخشري وابن عاشور النحاة في بعض المسائل، وخالفاهم في كثير منها.

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**
- البيضاوي، ناصر الدين أبو الخير عبدالله بن عمر بن محمد الشيرازي الشافعي، **أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف ب(تفسير البيضاوي)** ، (ت: ٦٩١هـ)، إعداد وتقديم محمد عبدالرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، (د. ت).
- الثعالبي، ابو منصور(ت ٤٢٩هـ)، **الكنابة والتعريض**، دراسة وشرح وتحقيق: عائشة حسين، دار قباء للطباعة ، (د.ط)،(د.ت).
- أبوحسان ، جمال محمود، **من تعقبات ابن عاشور على الزمخشري في تفسير سورة البقرة ما بين الآية (٢-١٦١)**، (بحث منشور)، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مج ١٢، ع٤، ١٤٣٨هـ/٢٠١٦
- خان، حبيب الله، و جان عبدالوهاب ، **إبتكارات العلامة الزمخشري في علم البيان**،(بحث منشور)، مجلة ايكتا اسلاميكا، مج٤، ع٢، ديسمبر ٢٠١٦.
- الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد (ت ١٠٦٩هـ) ، **حاشية الشهاب عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي** ، دار صادر ، بيروت.
- خليفة ، المهدي محمد، **موقف ابن عاشور من الزمخشري في التحرير والتنوير**، مجلة جامعة صبراتة العلمية ، ليبيا، ع٤، ديسمبر.
- الزمخشري، **أساس البلاغة**، تح: عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٩.
- الزمخشري، محمود بن عمر(ت٥٣٨هـ)، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** ، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.
- أبوزينة، منصور محمود، والحوري، محمد رضا، **إفادة تقديم ما حقه التأخير للاختصاص بين الزمخشري وأبي حيان (دراسة تفسيرية مقارنة)**، مقبول للنشر في مجلة جامعة القصيم.
- السيوطي ، جلال الدين ، **الاتقان في علوم القران**، تح: مركز الدراسات القرآنية، السعودية، مجمع الملك فهد، ط١،(د.ت).
- الشوبكي، رانية جهاد، **الطاهر ابن عاشور وجهوده البلاغية في ضوء تفسيره التحرير والتنوير" المعاني والبديع"**، الجامعة الإسلامية ، غزة، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩، ص١،(رسالة ماجستير)، رابط الموقع: https://library.iugaza.edu.ps
- صالح، نزار عطاالله، **فنقلات الزمخشري البلاغية في سورة يوسف عليه السلام" دراسة تفسيرية**، (بحث منشور)، مجلة البحوث والدراسات القرآنية، ع ١٦، السنة العاشرة.

- الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله (ت ٧٤٣ هـ) **فتوح الغيب...(حاشية الطيبي على الكشاف)** تح: إياد محمد الغوج ، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط١، ١٤٣٤ هـ / ٢٠١٣.
- ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد (ت ١٣٩٣هـ):**التحرير والتنوير**، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، (د.ط)،١٩٩٧م، ج١٩، ص١٨٣.
- فارس، أحمد بن زكريا ، **مقاييس اللغة**، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، د.ط، عمان، ١٩٧٩، ج١،ص ٣٢٨.
- قلعه جي، محمد رواس، **لغة القرآن لغة العرب المختارة، دار النفائس**، (د ت).
- لاشين، عبدالفتاح، **البيان في ضوء أساليب القرآن**، دار الفكر العربي، (د.ط)،١٩٩٨.
- المرادي، بدرالدين حسن(ت٧٤٩ه)، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك**،شرح وتحقيق، عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، (د.م)،ط١، ١٤٢٨ه/٢٠٠٨.
- مصطفى، بلخير، **الصور البيانية عند الزمخشري في تفسيره الكشاف، الجزائر**، جامعة بكر بلقايد، كلية الآداب واللغات، ٢٠١٧، (رسالة ماجستير غير منشورة)، ص١٩؛ ورواق، سماح، التأويل اللغوي في بيئة المفسرين " الكشاف للزمخشري أنموذجاً" ، بسكرة، جامعة محمد خيضر، (رسالة ماجستير غير منشورة)، ١٤٣٨هـ/٢٠١٧.
- ابن منظور، محمد بن مكرم، (ت ٧١١هـ)، **لسان العرب**، (مادة: بين)، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٠، ج١٣، ص٦٧.
- نطور، الضيف، **تفردات الطاهر بن عاشور في تحريره عن الزمخشري في كشافه وابن عطية في محرره والبيضاوي في أنواره**" دراسة مقارنة تقويمية"، الجامعة الإسلامية،كلية الدراسات الإسلامية(قسم أصول الدين)، باكستان،(رسالة دكتوراه)، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩.
- الهاشمي، أحمد ابراهيم، **جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع**، ضبط وتدقيق وتوثيق: يوسف الصميلي ، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- ابن هشام، جمال الدين، (ت: ٧٦١هـ) ، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥.
- ابن يعيش، موفق الدين أبي البقاء، **شرح المفصل** ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، ٢٠٠١.